ويسمح بناؤها بادخال توسيعات عليها في المستقبل . من هذا ، يتضح ان القناة يمكن ان تلائم بسهولة اي مشروع اقليمي لاستغلال مياه نهر الاردن(٤٣).

مشروع الجامعة العربية الجديد : وافقت الجامعة العربية ، في غضون ذلك ، على تدابير استغلال مياه الحاصباني وبانياس واليرموك . اقترح المشروع الجديد ، الذي اقرته الجامعة في كانون الثاني عام ١٩٦٤ ، انشاء سد على الحاصباني ، وتحويل ما بين ٤٠ الى ٦٠ مليون متر مكعب من مياه هذا النهر الى الليطاني لري الاراضي في جنوب لبنان ، بالاضافة الى ١٦ مليون متر مكعب سيحصل عليها لبنان من نبع الوزاني . يستخدم جزء من منسوب الوزاني الصيفي لتلبية حاجات الري في سوريا ويحول منسوبه الشتوي ، مضافا اليه ما بين ٢٠ الى ٣٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه الحاصباني ، شرقا الى بانياس ، ثم جنوبا الى سد المخيبة على نهر اليرموك . وتنقل المياه من المخيبة الى قناة الغور الشرقية ومن هناك ، بواسطة سيفون ، عبر نهر الاردن ، الى قناة الغور الغربية لري الاراضي باتجاه الجنوب نحو اريحا(٤٤).

ان محصلة هذه التحويلات المائية هي استبقاء ما بين ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون متر مكعب من مياه الاردن لتنفيذ الري في الاراضي العربية ، وترك حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب تجري الى داخل اسرائيل. ان هذه الكمية الاخيرة، مع ما يضاف اليها من مياه نبع الدان الواقع تحت السيطرة الاسرائيلية ، تؤمن لاسرائيل ١٨٠ مليون متر مكعب من منسوب المياه في انبوب طبريا — النقب في مرحلته الاولية . وبكلمات اخرى ، فان النتيجة الحقيقية لهذه التحويلات هي الحد من اقبال اسرائيل على سحب كميات كبيرة من المياه كما يتطلب مشروع نقل المياه الوطني في مراحله الاخيرة(٤٥).

الجدل العربي الاسرائيلي الراهن

تطالع المرء ، في غمرة النزاع العربي الاسرائيلي على مياه نهر الاردن ، سلسلة من النقاط التي تستند اليها حجة كل من طرفي النزاع . واذا ابتدأنا باسرائيل ، فاننا نجد ان كتاب الحكومة السنوي لعام ١٩٥٨ ينص على ان « اكبر عامل يوجه التخطيط لمشاريع المياه الوطنية هو نشر الاستيطان في طول البلاد وعرضها لاسباب سياسية وأمنية »(٤٦). وعلى نحو اكثر تصميما ، اصر القادة الاسرائيليون على النواحي الاقتصادية التي تسبب ، في نظرهم ، ضررا للدول النهرية الاخرى(٤٧). ويتلخص موقف اسرائيل الاساسي في انها دولة مستقلة تمتد سيادتها الى المنطقة المجردة من السلاح وبحيرة طبريا ، وانها بموجب هذه السيادة تتمتع بالحق الكامل في تنفيذ مشاريعها المائية ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية ، من غير التزام من جانبها بالحصول على موافقة اي كان قبل البدء باشغال التحويل(٤٨).

وبالنسبة لمسألة التزام اسرائيل باتفاقيات مياه الاردن المعقودة في السنوات ١٩٢٢، ١٩٢٣ و ١٩٢٦ ، فان اسرائيل دفعت بعدم التزامها على اساس انها لم تقبل بتلك الاتفاقيات اطلاقا وان الاتفاقيات المذكورة ، التي كان من الممكن ان يكون لها قيمة الزامية لو قامت علاقات جيدة بين الاقطار المعنية ، لم تعد سارية المفعول(٤٩). لقد لخص المندوب الاسرائيلي وجهات نظر حكومته في هذا الشأن على النحو التالي : « ان القول بأن علينا ان نكون ملزمين ، ازاء موقف سوريا العدائي من **الحرب والنزاع**، بالاعتراف باتفاقية ميتة كانت تنظم فيما مضى علاقات جوار جيدة بين المملكة المتحدة وفرنسا ، لهو تفكير في منتهى الهزل»(٥٠).

وفيما يتعلق بحجم الحصة الاسرائيلية من المياه ، اصرت اسرائيل على ان مطالبتها بـ ٣٢٠ مليون متر مكعب تتفق مع ما خصص لها بموجب مشروع جونستون . وزعمت